A36-WP/255
EX/85
18/9/07
**Arabic[1] and English only**

**منظمة الطيران المدني الدولي**

**ورقة عمل**

# الجمعية العمومية — الدورة السادسة والثلاثون

## اللجنة التنفيذية

**البند ١٥ من جدول الأعمال: برنامج أمن الطيران**

## المواءمة بين التشريعات الدولية والإقليمية والوطنية في مجال أمن الطيران المدني

(ورقة مقدمة المملكة العربية السعودية بالنيابة عن الدول الأعضاء بالهيئة العربية للطيران المدني (آكاك)[2])

**الموجز التنفيذي**

**الإجراء:** الجمعية العمومية مدعوة إلى اتخاذ ما يلي:

أ) ايلاء موضوع المواءمة التشريعية والقوانين في مجال أمن الطيران المدني الاهتمام اللازم خلال الجلسات القادمة للمجلس واللجان الفنية ذات العلاقة كفريق خبراء أمن الطيران.

ب) حث الدول والمنظمات الإقليمية على ضرورة الالتزام بالمظلة التشريعية الموحدة للإيكاو عند إصدار قوانين أو تشريعات أو تنظيمات تتعلق بأمن الطيران المدني والابتعاد عن الانفراد بشكل أحادي أو جماعي عن الآليات المتبعة لدى الايكاو في سن التشريعات والمعايير الأمنية.

| | |
|---|---|
| *الأهداف الاستراتيجية:* | تتعلق ورقة العمل هذه بالهدف الاستراتيجي B. |
| *الآثار المالية:* | لا توجد. |
| *المراجع:* | لا توجد. |

[1] وفرت الهيئة العربية للطيران المدني النسخة العربية لهذه الوثيقة.

[2] أعضاء الهيئة العربية للطيران المدني: البحرين ومصر والعراق والأردن ولبنان والجماهيرية العربية الليبية والمغرب وعمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والامارات العربية المتحدة واليمن.

## ١- المقدمة

١-١ عقدت الدول العربية مؤتمرها الدولي الثاني لأمن الطيران العربي بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ مارس ٢٠٠٧م وقد تم استعراض ومناقشة العديد من القضايا والموضوعات ذات الصلة بأمن الطيران المدني على المستوى الإقليمي للمنطقة العربية وارتباطها وتأثيراتها المتداخلة مع نظام أمن الطيران الدولي..

١-٢ وقد تم طرح موضوع المواءمة بين التشريعات والأنظمة الأمنية الوطنية والإقليمية الدولية ضمن أحد المحاور التي جرى عرضها ومناقشتها ضمن برنامج المؤتمر حيث يحظى هذا الموضوع بأهمية بالغة في المنطقة نظرا لارتباطه الوثيق بعدة عوامل أبرزها ما يلي:

أ) حرص سلطات الطيران المدني بالمنطقة على الالتزام بقوانين وتشريعات موحدة تخلو من التعارض والتضاد.

ب) ضرورة توافق البرامج الوطنية لأمن الطيران المدني في الدول مع ما يصدر عن المنظمة الدولية للطيران المدني من قواعد ومعايير وإجراءات.

ج) أهمية التعاون بين دول المنطقة والمنظمات الإقليمية الأخرى في العالم من حيث الاستجابة للمتطلبات الأمنية الإضافية للرحلات الأجنبية المشغلة ضمن أقليم الدولة.

د) قيام أجهزة الأمن المعنية في المطارات العربية بتطبيق منظومة أمنية متناغمة ومنسجمة على معظم الرحلات بمستوى متماثل دون التباين في درجات الاهتمام الأمني برحلات لدول معينة على سواها من الرحلات الدول الأخرى.

هـ) ضرورة أن تكون برامج الجودة والتجريب لأمن الطيران المدني في الدول مبنية على نمط إجرائي موحد ينطلق من أسس تشريعية وتنظيمية قياسية وليست معايير متباينة غير متجانسة.

## ٢- التشريعات والأنظمة الواجبة التطبيق في مجال أمن الطيران المدني:

٢-١ القواعد القياسية المشمولة بالملحق السابع عشر لاتفاقية شيكاغو ١٩٤٤م والقواعد القياسية ذات العلاقة بأمن الطيران في الملاحق أخرى.

٢-٢ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال أمن الطيران الموافقة والمصادقة عليها من الدول نفسها وأهمها: معاهدة طوكيو ١٩٦٣م، معاهدة لاهاي ١٩٧٠م، معاهدة مونتريال ١٩٧١م والبرتوكول الملحق بها، المعاهدات الفنية للكشف وللتمييز عن المتفجرات البلاستيكية ١٩٩١م.

٢-٣ الاتفاقية الثنائية الموقعة والمبرمة بين كل دولة عربية ودولة أخرى.

٢-٤ القوانين التشريعية المحلية الصادرة عن الدولة نفسها.

٢-٥ البرنامج الوطني لأمن الطيران المدني الخاص بالدولة.

٢-٦ التشريعات والأنظمة الإقليمية الصادرة عن المنظمات التي تحظى الدول العربية بعضويتها.

٢-٧ لذا وبالنظر إلى مجمل تلك التشريعات والقوانين حيثما تصاغ في شكل برامج إجرائية ومعايير تطبيقية لضمان تنفيذها بالمطارات فإنها عادة ما تخلق نوع من العبئ التشغيلي على الجهات المعنية بتنفيذ القانون من حيث حجمها وطبيعتها وتداخلها مع قوانين أخرى تصل إلى حد التعارض في بعض الأحيان ومن أمثلة ذلك قائمة المواد المحظورة أو الممنوع حملها على الطائرات كالسكاكين مثلا ففي الوقت الذي تحدد فيه قائمة الايكاو نوعية معينة من السكاكين بطول وشكل معين تجيز بعض أنظمة دول حملها على الطائرات ضمن أدوات الطعام المنقولة على الطائرة للاستخدام داخل الطائرة في حين تمنع بعض الدول بصرامة كافة أنواع السكاكين مهما كان طولها أو نوعها.

٢-٨ وإذا أخذنا على سبيل المثال حالة أخرى واضحة للاختلاف الدولي في تطبيق إجراءات ومعايير الأمن بالمطارات ربما تكون حالة منع السوائل والهلاميات والمواد المضغوطة على الطائرات أحدث مثال يمكن من خلاله قياس التباين وحالة عدم الانسجام والتناغم في تطبيق معايير الأمن، فبالرغم من إصدار منظمة (الايكاو) خطاب للدول تحثها فيها على الحرص والتنبيه لخطر حمل السوائل والهلاميات والمواد المضغوطة داخل المناطق المعقمة أمنيا بالمطارات أو اصطحابها داخل مقصورة الطائرة دون قيود إلا أن تلك الدعوة الدولية وجدت الحماس والاستجابة من بعض الدول وتتباطئ دول أخرى في الاستجابة ربما لعدم وجود القناعة الكافية أو لعدم ارتقاء مستوى تحليل المخاطر لهذا التهديد إلى المستوى الذي يجعل الدول تستجيب للإجراءات التي وضعتها (الايكاو) ونادت بتطبيقها وهنا تظهر خطورة الاختلافات في الفهم للمخاطر وتوحيد الاستجابة للتهديدات لدى دول العالم.

٢-٩ وعلى هذا فإن وجود منظومة تشريعية موحدة وآلية مقبولة دوليا من كافة أعضاء منظمة (الايكاو) أمر في غاية الأهمية لهدف إيجاد الانسجام والتناغم وخلق المواءمة المطلوبة لقوانين أمن الطيران المدني.

٢-١٠ كما أن مطالبة بعض الدول بتطبيق إجراءات أمن إضافية خلاف المعايير القياسية المعمول بها دوليا من منطلق سيادتها على أجوائها يجعل الأمر أكثر تعقيدا خصوصا إذا كانت تلك المطالبات تضع أعباء تشغيلية أو تقنية على بعض الدول التي لا تملك المقومات الكافية للاستجابة لتلك المطالب.

٢-١١ علما بأن ترك الحال كما هو عليه الآن سيتولد عنه على المدى الطويل والمتوسط ازدياد حجم التشريعات والقوانين المتعارضة او المتداخلة مع بعضها وربما زيادة ملحوظة في عدد الدول التي تجد صعوبات في التطبيق والالتزام مما يعني ظهور مؤشرات سلبية عند القيام بتنفيذ برامج التدقيق العالمي على أمن الطيران لدى الدول الأمر الذي يعني بروز ثغرات ومواطن خلل وقصور قد تستغل لتهديد أمن وسلامة الطيران المدني.

**— انتهى —**